

الماء عين الزبل ويرسب في اسفل الحياض وكثيرا ما ينقص الحوض بالاستعمال منه او ينقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا يسما عند كرمي النهر والقطاع الماء بالكلية ايا ما فاذا اسعوا من الارتفاع بتلك الحياض فاحضها من الزبل يلزمهم العرج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة امتد من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعد ائمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوي العامة كما في مسألة ابار القلوت ونحوها اه اي كالعفو عن نجاسة العذ ورو عن طين الشاذع الخالب عليه النجاسة وغيره لك نعم في بعض الاوقات يزداد التعرير فينبغي الماء الى الحوض احضروا فيه عين الزبل فينجس الحوض لو صغيرا وان كان جاريا لان جريه يمانع من جفافه ولا ضرورة الى الاستعمال في تلك الحالة فينظر صفاوه ثم يعفي عما في القساطل وما في اسفل الحوض لما علمت من الضرورة ومن المشقة تجلب التيسير ومن انه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى اعلم **قوله** ولحقوا بالجارى حوض الحمام اي في انه لا ينجس الا يظهر ان النجاسة حوض غير الحمام لانه في الظهيرية ذكر هذا الحكم في حوض اقل من عشر في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اه فيلحفظ **قوله** والعرف متدارك جملة حاله اي متتابع وتفسيره كما في البحر وغيره ان لا يسكن وجه الماء فيما بين العرفين **قوله** ويخرج من اخره بنفسه او يعيره لما في التاتراخيه لو كان يبعد الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يغتسل ويخرج الماء باغتساله من الجانب الاخر متداركا لا ينجس اه ثم ان كلامهم ظاهر ان الخروج من اعلاه فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الحوض لا بعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم اللثة والقلة في اعلاه فقط كما سيذكره الشرح وفي المنية اذ كان الماء يجري صناعيا ينبغي ان يبرهننا على الوارد حتى يبرهن الماء المتعل ولم ارا المسئلة صريحا نعم رايت في شرح سيدي عبد الغني في مسئلة خزانه الحمام التيا خبر ابو يوسف بروية فارة فيها قال فيه اثارة الى

الجان ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها ويخرج من انبوب في اسفلها ليس بجاراه وفي شرح المنية يطهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويعيض من الحوض هو المختار لعدم تيقن بقاء النجاسة فيه وصيرورة جاريا هو ظاهر التعليل الاكتفاء بالخروج من الاسفل لكنه خلاف قوله ويعيض فتأمل وراجع **قوله** مطلقا اي سواء كان اربعا في اربع او اكثر وقيل لو اكثر ينتج لان الماء المتعل يستقر فيه الا ان يتوصلا في موضع الدخول والخروج كما في المنية وظاهر الاطلاق ايضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعن الجري لا يضر وليس كذلك لما في المنية عن الخائيم واللاج ان هذا التعرير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الهاء وقوته يجوز والافلا هو واقره الثارحان وزاد في الهلية قوله ولا شك انه حسن لكنه قال في التاتراخيه بعدما رو حكى عن الحلواني ان قال ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز واجاب ركن الاسلام السعدي بالجواز مطلقا لان ماء جار والجارى يجوز التعرير به وعليه الفتوى اه ثم هذا كما في الحليم سبي على نجاسة الماء المتعل وما على الراجح المختار فيجوز الوضوء ما لم يعلب على ثلثه انما يقرضه او نصفه فصاعدا ماء مستعمل اه او لو كان اذا وقع فيه نجاسة حقيقية كان التفرغ عليه **قوله** وكعين اي يعني عنه الاطلاق السابق كما افاده **قوله** ينبع الماء منه اي من العين وذكر الضمير باعتبار المان **قوله** معزيا للتمتة فيه ان عبارة القهستاني كما في الزاهدي وغيره **قوله** وكذا يجوز اي رفع الحدث **قوله** براكه الركود السكون والشبان قاموس **قوله** اي وقع فيه نجس اي يشمل ما لو كان النجس غالبا ولذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء النجس غالبا على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء الحوض غالبا عليه اه **قوله** لم يبرأه اي من طعم اولون او ريح وهذا الضمير لابد منه وان لم يذكر في كثير من المسائل الا انه فلا تغفل عنه وقدمنا ان المراد من